متى نعرف أن السلطة خدمة لا غنيمة؟

كانت السلطة على مر تاريخ البشرية، منذ أن استقر الإنسان فى مجتمع منظّم وحتى أقل من قرنين من الزمن، غنيمة يظفر بها الأقوى والأشدُّ بأساً والأكثر قدرة على فرض مشروعيته بأى طريقة إلا الرضا العام الذى صار هو المصدر الوحيد للشرعية فى العصر الحديث. فقد اقترن انتقال البشرية إلى هذا العصر بإرساء مبادئ تمكّن الشعب من اختيار السلطة ومساءلتها ومحاسبتها وتغييرها. وعندما صار الشعب هو السيد على هذا النحو، لم تعد السلطة مغنماً يظفر به الأقوى فينقض على خصومه ويبطش بمن يختلف معه، وإنما باتت مغرماً يفرض على المكلف به أن يعمل ليل نهار سعياً إلى إرضاء الناس.

ويُعد هذا التحول الجوهرى فى معنى السلطة ومغزاها هو المحدد الرئيسى لطبيعة الدولة والمجتمع، ومدى تحولهما من زمن كانت الشعوب فيه رعايا يتحكم حكامها فى مصائرها إلى عصر تستطيع فيه تقرير مستقبلها بإرادة أبنائها الذين أصبحوا مواطنين يملكون الحق فى محاسبة السلطة وتغييرها ويتمتعون بالمساواة فى الحقوق والواجبات.

وهذا هو ما يناضل شعبنا من أجل تحقيقه منذ الثورة العرابية وعبر مسار طويل من الكفاح الوطنى الديمقراطى الذى قطع شوطاً للأمام لا شك فيه، ولكنه لم يحقق بعد التحول التاريخى منذ زمن الرعايا إلى عصر المواطنين، ومن حالة السلطة المتعالية على الشعب إلى الوضع الذى تصبح فيه هذه السلطة خادمة له.

ومن بين أسباب عدة للحلقة المفرغة التى ندور فيها منذ نحو قرن ونصف قرن، يبدو العجز عن تحديث معنى السلطة على هذا النحو عاملاً رئيسياً وراء أزمتنا الممتدة التى يُعاد إنتاجها فى ظل كل سلطة بصورة مختلفة بطبيعة الحال ولكن بالطريقة نفسها والمضمون عينه. ولعل هذا يفسر، ضمن أشياء كثيرة، المسافة التى تبقى بعيدة بين الثورة وموجاتها المتوالية منذ 25 يناير 2011 والسلطات التى حكمت باسمها حتى الآن والحكومات التى انبثقت عنها منذ حكومة عصام شرف وحتى حكومة الببلاوى.

فمازال المفهوم القديم للسلطة غالباً بأشكال عدة، فإذا لم يعتبرها أصحابها غنيمة تمكّنهم من الدولة فهم يرونها على الأقل تعبيراً عن تميز يتميزون به فيتصرفون من حيث لا يقصدون فى الغالب كما لو أنهم الأكثر حرصاً على الدولة والأوفر معرفة بما ينبغى فعله فينعزلون عن الشعب ويتعالون عليه. ولعل هذا يفسر أيضاً لماذا لا يجد كثير من المصريين فرقاً بين السلطات التى توالت عليهم منذ مولد كل منهم وحتى اليوم، فرغم اختلاف خطاب أقطاب هذه السلطات حول نظرة كل منها إلى نفسها وإلى الناس ظل القاسم المشترك بينها أكبر من أى فرق.

فقد جهر بعضهم مثلاً بأن السلطة ملك له لا يشاركه فيه غيره كما لو أنها مُلك عضوض مضى زمنه فى القسم الأكبر من عالم اليوم. فكان الرئيس الأسبق أنور السادات يحرّم على معارضيه مجرد التفكير فى الوصول إلى السلطة، ويرى أن سماحه بوجودهم فضل منهم يستحق أن يقفوا على بابه كل يوم ليشكروه عليه، ولذلك كان يميز بين ما اعتبره معارضة وطنية لا تعارض وأخرى «خائنة» تسعى للوصول إلى السلطة.

وسار خلفه حسنى مبارك على نهجه، فكان إذا أيد حزب معارض إعادة تسميته مرشحاً وحيداً فى استفتاء الرئاسة، احتضنه واعتبره رمزاً للوطنية الصادقة، فإذا غيَّر هذا الحزب نفسه موقفه فى الاستفتاء التالى نتيجة تدهور الأوضاع، غضب عليه ورأى فيه كل ما يعبر عن خيانة الوطن الذى اختزله فى شخصه وسلطته وشبكة مصالحه.

وكان طبيعياً أن يرد قادة المعارضة مؤكدين أن هدف أى حزب هو الوصول إلى السلطة لتنفيذ برنامجه حين يحصل على الأغلبية، وهذا صحيح لا خلاف عليه، غير أن الانغماس فى هذا الخطاب جعل الكثير ممن لجأوا إليه أسرى ثنائية السلطة والمعارضة، وأدى ذلك إلى تشوه مفهوم السلطة لديهم، وبدلاً من أن يعملوا من أجل ترسيخ المعنى الديمقراطى الحديث للسلطة استُدرجوا إلى تكريس مفهومها «السلطانى» القديم عندما أفرطوا فى الخطاب الذى يؤكد حقهم فى الوصول إليها فحوّلوها من حيث لا يدرون من وسيلة لخدمة الشعب إلى غاية فى حد ذاتها.

ولذلك فعندما أُجريت أول انتخابات رئاسية حرة وتنافسية عام 2012، فشلت الجهود التى بُذلت للتوافق على مرشح واحد يعبر عن توجهات الثورة، الأمر الذى وضع المصريين أمام اختيار بائس بين ما سماه بعض الشباب حينئذ «الكوليرا أو الطاعون» أو «الموت شنقاً أو بالرصاص». وجاءت نتيجة الانتخابات بمن اعتبروا السلطة مغنماً يمكّنهم من ابتلاع الدولة والهيمنة على مفاصلها. ولو أن الثقافة السائدة تقوم على أن السلطة وسيلة لخدمة عامة لما حدث ذلك، ولأدرك من تغريهم الكراسى الملعونة أن فى الإمكان القيام بهذه الخدمة فى أى موقع.